LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/05/2012

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواصل طي صفحة الماضي والكشف عن مجهولي المصير

المناضل الإتحادي محمد عبروق العلمي يعود بعد 51 سنة من الغياب

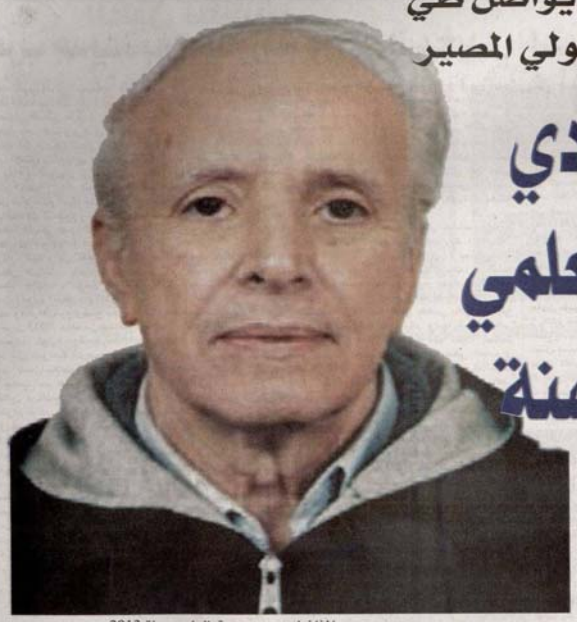

المناضل محمد عبروق العلمي سنة 2013

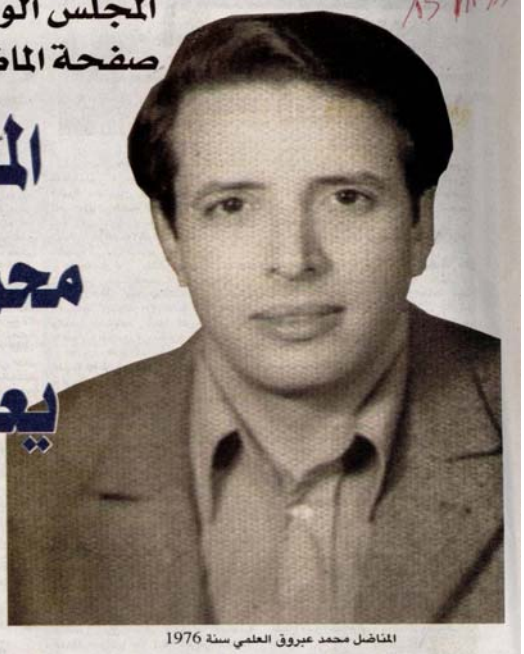

المناضل محمد عبروق العلمي سنة 1976

المناضل محمد عبروق العلمي سنة 1970

لحسن العسبي

هي قصة إنسانية مثيرة، تليق عنوانا من بين عناوين عدة، عن معنى الفاتورة الغالية الثمن، التي تؤديها حيوات المناضلين من اجل فكرة ومبدأ وموقف. هذه القصة، كان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فضل الكشف عن كامل تفاصيلها ووضع النهاية السعيدة لها، بما يحقق إنصافا لأب وعائلة وأبناء، وكذا إنصافا لذاكرة نضالية مغربية، لرجل قاوم الإستعمار وناضل من اجل مغرب الحريات والديمقراطية والتوزيع العادل للثروات، وانخرط بعد ذلك في معمدان النضال الفلسطيني على اعلى المستويات وادقها واكثرها سرية وفعالية، ضمن منظمة التحرير الفلسطينية. وسيرة هذا المناضل، عنوان لاعتزاز مغربي يحق لكل المغاربة ان يفخروا بها عاليا.

قصة المناضل الإتحادي محمد عبروق العلمي، رفيق المقاوم الراحل عبد الفتاح سباطة، ورفيق نضال المهدي بنبركة وأحد رجال ثقته، وصديق مولاي عبد السلام الجبلي ومحمد بنسعيد أيت يدر، الذي يعود اليوم إلى المغرب بعد غياب عنه دام 51 سنة في المنافي، تليق مادة سينمائية رفيعة ومثيرة، عن تجربة حياة غنية، مؤلمة وعميقة. لقد اعتقد انه توفي، أو انه مختطف مجهول المصير لسنوات، وكان اسمه مدرجا في خانة "المختفين مجهولي المصير" في أبحاث وتقارير هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، قبل أن يحسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي ورث عمليا كل الملفات العالقة للإختفاء والإختطاف، في مصيره وحقيقة اختفائه، ويعمل بعد عمل جبار، امتد لسنوات، من تمكينه من العودة إلى وطنه اليوم الجمعة، والذي سيعانق سماءه لأول بعد مرة بعد نصف قرن كامل من الغياب، وأنه سيقبل الأرض التي غاب عن رائحتها الندية، تلك التي تضم رفات الآباء والأجداد والأشقاء والشقيقات، والعشرات من رفاق الطريق في الرباط والدارالبيضاء وباقي فضاءات النضال السياسي التقدمي الإتحادي المغربي.. تلك التي دب فوقها ولا يزال الأبناء وأبناء الأشقاء والشقيقات، وما تبقى من سلالة دمه، من أخوات. وفي مكان ما سيكون الرجل وحده في يتشرب كيمياء ذلك التلاقي الجديد، بعد كل هذا الغياب الصعب.

الوطني الكبير محمد بنسعيد أيت يدر، تحدث عنه بشغف خاص، قائلا: "هذا مناضل مغربي كبير. هو من رجال المقاومة بالرباط، من مجموعة عبد الفتاح سباطة وعمرو العطاوي. كان مقربا من الشهيد المهدي بنبركة، ولقد لجأ إلى الجزائر رفقة سباطة سنة 1962، وبقي هناك حتى سنة 1964، قبل أن يتدخل الشهيد بنبركة لتيسير أمر انتقاله إلى يوغوسلافيا للدراسة، والتحق هناك بمجموعة الحسين الصغير والفقيه الفكيكي". قصة التحاقه ببلغراد، لن تعرف تفاصيلها كاملة سوى مؤخرا، كونه ذهب في البداية لدراسة السوسيولوجيا، ثم العودة إلى إخوته في الحركة الإتحادية، لكنه بعد حصوله على الإجازة في علم الإجتماع بجامعة بلغراد، سيحلق إلى سماوات نضالية قومية عربية أخرى، هي سماء القضية الفلسطينية، حيث سيلتحق بمنظمة التحرير الفلسطينية، بهوية أخرى واسم جديد، هو "عيسى البغدادي"، الإسم الذي بقي يحمله إلى اليوم، وبه سيدخل إلى

الشهيد ياسر عرفات

> جواب وزارة الخارجية المغربية وجواب منظمة التحرير الفلسطينية أكد وجود مواطن يحمل اسم «عيسى البغدادي» يحمل الجنسية الفلسطينية يقيم ببلغراد. وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية أنه حي يرزق، وعمل إطارا ساميا كبيرا، بسفارتها ببلغراد حتى تقاعد منها سنة 2007

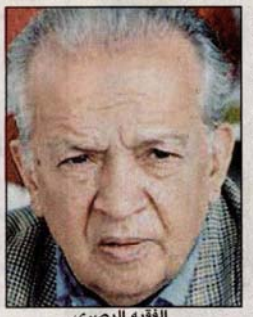
الفقيه البصري

بنسعيد أيت يدر

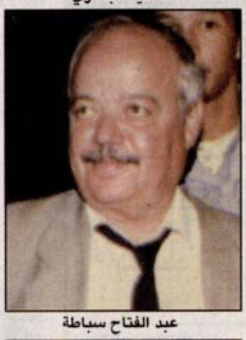
عبد الفتاح سباطة

محمد باهي

م. عبد السلام الجبلي

عباس بودرقة

المناضل محمد عبروق العلمي سنة 2013

المغرب، وبجواز سفر ديبلوماسي فلسطيني.

قبل مغادرة محمد عبروق للمغرب سنة 1962، في ذات زمن مغادرة الشهيد المهدي بنبركة للمغرب نهائيا قبل احتطافه واغتياله يوم 29 أكتوبر 1965، كان قد ترك ولدا وبنتا وعائلة. كانوا لا يزالون صغارا، زغب الحواصل، بالكاد يتذكرون ملامح الأب الذي ركب الخطر وغاب في سديم النضال السياسي التقدمي المغربي الحارق والباهظ الثمن. وبعد أن اختفت أخباره لسنوات، تقدم الأبناء بطلب رسمي إلى هيئة الإنصاف والمصالحة للكشف عن مصيره، كواحد من مجهولي المصير المغاربة، من رجال المقاومة ومن مناضلي الحركة الإتحادية. وبعد بحث طويل من قبل تلك الهيئة وفي ما بعد من قبل المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، خلصت العائلة إلى يقين وفاته، فقامت شقيقاته باتباع المسطرة القانونية لاستخراج حكم بوفاته بما يستتبع ذلك من أمور الإراثة، لكن رغم ذلك بقيت العائلة تطرق باب المجلس الإستشاري لتعميق البحث أكثر وقطع الشك باليقين بصفة نهائية. هنا يؤكد لنا الأستاذ عباس بودرقة، أن الإتصالات والبحث أخذ منحى آخر، حيث قرر المجلس مراسلة كل من وزارة الخارجية المغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. الأولى طلب منها البحث في كل سفارات وقنصليات المغرب عبر العالم، إن كان تمة اسم مسجل عندها لمواطن مغربي يحمل اسم محمد عبروق العلمي أو إسم "عيسى البغدادي". فيما طلب من منظمة التحرير الفلسطينية تقديم أي معلومات عن مواطن مغربي اشتغل بسفارتها لسنوات ببلغراد بيوغسلافيا على عهد نظام تيتو، تحت إسم "عيسى البغدادي".

هنا يؤكد بودرقة، أن المفاجئة، كانت، أن جواب وزارة الخارجية المغربية وجواب منظمة التحرير الفلسطينية أكد وجود مواطن يحمل اسم "عيسى البغدادي" يحمل الجنسية الفلسطينية يقيم ببلغراد. وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية أنه حي يرزق، وعمل إطارا ساميا كبيرا، بسفارتها ببلغراد حتى تقاعد منها سنة 2007. فتم البحث عن سبل الإتصال به، من قبل لاجئين سياسيين مغاربة كانوا رفاقا له في السبعينات بأروبا، وأن علاقتهما به كانت قوية جدا حينها قبل أن تنقطع أخباره فجاة. وفعلا تمكنوا من الوصول إلى هاتفه الخاص، فاتصلوا به، وتأكدوا أنه المناضل المغربي محمد عبروق العلمي. المثير أن أول من سأل عنهم هذا المناضل الإتحادي المغربي، بعد كل سنوات الغياب الطويلة هذه، هم: عبد الفتاح سباطة والفقيه البصري ومحمد باهي. فأخبروه أنهم كلهم غادروا دنيا الأحياء وانتقلوا إلى عفو الله.

لقد تأكد أن طبيعة مهام هذا المناضل المغربي فلسطينيا، كانت تستوجب عليه السرية المطلقة والإشتغال بهوية جديدة، لها شجرة أنسابها التي تمتد في العراق، وأنه مسجل في هويته الجديدة تلك، أنه من مواليد بغداد. مثلما تأكد لعباس بودرقة أن الرجل كان يتصل بتقطع مع عائلته قبل أن ينقطع الإتصال نهائيا منذ 30 سنة. فكان أول ما قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هو ربط الصلة هاتفيا بين الرجل وعائلته في أكتوبر من سنة 2012. ونظرا لعدم توفره على أية أوراق رسمية تؤكد هويته المغربية إداريا، تم الإتفاق على أن يعود إلى أرض وطنه بهويته الحالية، التي هي هوية فلسطينية بجواز سفر ديبلوماسي فلسطيني باسمه الحركي، عيسى البغدادي، لتسريع أمر لقاءه بأبنائه وعائلته ورفاقه الإتحاديين، في انتظار مباشرة باقي الإجراءات الإدارية الواجبة لاستصدار أوراقه الثبوتية مغربيا. وهو اللقاء الذي سيتحقق اليوم الجمعة، بعد أن قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراسلة السلطات الحكومية المغربية للسماح له بالدخول بجواز سفره الديبلوماسي الفلسطيني، وحصل المجلس على الموافقة الرسمية، انسجاما مع انخراط الدولة المغربية فعليا في طي صفحة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان وملف المختفين مجهولي المصير.

محمد عبروق العلمي، الطائر الذي حلق بعيدا في سماء النضال الفلسطيني، بكل ما يليق بذلك من عناوين الشرف والكرامة والعزة، هو الذي كان يجر وراءه سجلا نظيفا للفعل الوطني المغربي المقاوم والتحرري، سيعود إلى عشه الأول مثلما يعود النهر إلى أصله المحيط، حاملا قصة سيرة ما عبره من وهاد وجبال وامتحانات. محمد عبروق العلمي غادر نظيفا وعاد نظيفا.

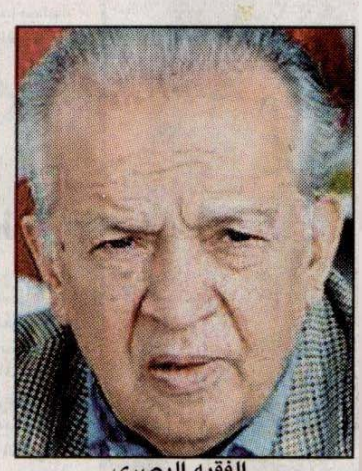
الفقيه البصري

بنسعيد أيت يدر

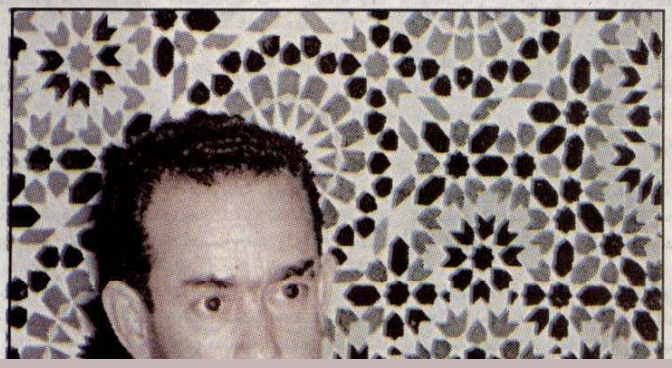

مَطالب بحماية حقوق الإنسان وإنصاف ضحايا الإرهاب في يوم دراسي في الدار البيضاء

2007/4

ب.ب

نظمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لضحايا الإرهاب، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح اول امس الأربعاء في مدينة الدار البيضاء، يوما دراسيا حول الجريمة الإرهابية وحقوق الإنسان، طرح فيه المتدخلون المقاربات القانونية والحقوقية التي ترتبط بهذا الملف.

وفي هذا الصدد، اوضح محمد كرين، نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن الهدف من هذه الندوة هو مناقشة قضايا الجرائم الإرهابية بارتباط مع حقوق الإنسان، بالتركيز على ضحايا هذه الأعمال الإرهابية التي مست حقوقهم، واهمها الحق في الحياة وحق عائلاتهم في الاستقرار والأمان، مضيفا ان مكافحة الإرهاب يجب ان تكون في إطار احترام تام ودقيق لحقوق الإنسان وان تحترم فيها قوانين المحاكمة العادلة.

من جهتها، اوضحت سعاد البكدوري، «الخمال»، رئيسة الجمعية المغربية لضحايا الإرهاب، انهم اقترحوا عقد هذا اللقاء بعد 10 سنوات من احداث 16 ماي الإرهابية كلحظة للوقوف مع الذات، تذكيرا بالمعاناة النفسية التي ما زالت تتجرعها اسر الضحايا.

وتحدثت البكدوري، في تصريح لـ«المساء»، عن «الإقفال» الذي طال الضحايا الذين تم التخلي عنهم ولم تتم مرافقتهم، خاصة في الجانب النفسي والإنساني، معتبرة انهم ضحايا للوطن أنوا ثمن لحظة عمى إرهابي، واكدت ايضا انه قد ان الأوان لبدء التفكير في وضع آلية قانونية لدعم ضحايا الإرهاب حتى لا تؤخذ منهم كرامتهم ولا يتكرر ما وقع، موضحة ان المقاربة الأمنية وحدها غير كافية، بل على الجمعيات ان تؤدي دورها في تحسيس الأطفال والشباب.

من جهة أخرى، ركز تدخل عبد الرحيم الجامعي، منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، ورئيس المركز المغربي للسجون، على مختلف الأحداث الإرهابية في مجال القانون القضائي، حيث اوضح أنه لم يتم احترام حقوق الإنسان في معالجة الملف، مما شكل في نظره اختلالا وصورة قاتمة اثرت على سمعة المغرب، خاصة أن عددا من التقارير الدولية التي اشتغلت على استقلال القضاء والمحاكمة العادلة والتعذيب والحق في السلامة البدنية وضعت المغرب موضع اتهام، وفق تصريحه، لهذا طالب بضرورة خلق شراكة بين المجتمع المدني والفاعلين السياسيين في مجال التربية على حقوق الإنسان وحماية الشهود والضحايا وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.

وقد كان من ضمن الحضور المعتقل السلفي السابق «ابو حفص» (عبد الوهاب رفيقي) والذي قال في حديث لـ«المساء» إنه «على الدولة خلق توازن ما بين معالجة القضايا الإرهابية وما بين حقوق الإنسان، لأن احداث 16 ماي كما خلفت ضحايا -نحن ضاعننا معهم ونطالب من تعكينهم من كل حقوقهم- فإنه لا بد من الإشارة إلى أنها ايضا خلفت ضحايا من نوع اخر، وهم ضحايا الاعتقالات الطائشة»، موضحا أن «المغرب يدشن مرحلة جديدة من الواجب ان تنتهي فيها الخطابات التحريضية، التي لا مكان لها بعد «الربيع العربي».

الكتاني: ندعو كل من له سلطة في هذه البلاد إلى وقف هذه المأساة

السّلفيون يطالبون بالكشف عن «الجناة الحقيقيين» في تفجيرات 16 ماي

2003/1-4

الرباط - المهدي السجاري

نزلت عائلات المعتقلين الإسلاميين ومعتقلون سابقون وعدد من أتباع التيار السلفي، صباح أمس الخميس، للاحتجاج أمام مقرّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط تزامُنا مع العشرية الأولى لذكرى تفجيرات 16 ماي الإرهابية في مدينة الدار البيضاء، التي أودت بحياة 45 شخصا، بمن فيهم انتحاريون.

وطالب المحتجّون، المنتمون إلى اللجنة المُشترَكة للدّفاع عن المعتقلين الإسلاميين بضرورة «الكشف عن الحقيقة» و«تحديد المسؤولين» عن تلك الأحداث، رافعين شعارات من قبيل «16 ماي درّتوها وفينا لصّقتوها»، و«الدّار البيضاء فجّرتوها.. ولينا نسبتوها».

وحضرت خلال الوقفة الاحتجاجية، التي تحولت في ما بعد إلى مسيرة نحو مقرّ البرلمان، مَطالبُ بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين، حيث رُفعت لافتات مكتوب عليها «الإفراج عن إخواننا من متطلبات العهد الجديد»، و«عشر سنوات من المعاناة.. أما آن لهذا الظلم أن ينتهي؟»، و«سجناء قانون الإرهاب أعياهم الحديد والسّياط».

ولم يُفوت أعضاء اللجنة المُشترَكة وعائلات المعتقلين فرصة المشاركة في الوقفة الاحتجاجية دون رفع لافتات تحمل شعارات ضد حفيظ بنهاشم، المندوب العامّ لإدارة السجون، وأخرى تحمل صورا تتهم الأمن والمسؤولين عن بعض السجون بـ«ممارسة التعذيب».

السّلفيون يطالبون بالكشف عن «الجُناة الحقيقيين» لتفجيرات 16 ماي

حسن الكتاني

المهدي السجاري

تتمة (ص01)

وتساءل أسامة بوطاهر، وهو معتقل إسلامي سابق والمنسق العامّ للجنة المشتركة، في كلمة باسم الأخيرة، عن سبب «رفض البرلمان المغربي التصويت لصالح قانون مكافحة الإرهاب قبل 16 ماي 2003؟ ولماذا صُوت لصالحه بعد ذلك بالإجماع؟ علما أنّ من المصوتين مَن صوتوا خشية أن يُحَل حزبهم، ومنهم من صوتوا خشية وصمهم بالإرهاب، ومنهم من صوتوا لإقبار كل صوت يحمل مشروع الحرية والكرامة لهذا البلد الحبيب»، حسب تعبيره.

كما ناشدت اللجنة المشترَكة الملك وعبد الإله بنكيران، «إعطاء الأمر بفتح تحقيق نزيه وشفاف في ملابسات أحداث 16 ماي، حتى يتسنى للشعب المغربي معرفة الجناة الحقيقيين والمدبّرين الفعليين لتلك الأحداث الأليمة»، وإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، الذي وصفته اللجنة بـ«الجائر» و«الذي راح ضحيته ولا يزال مئات الأبرياء، إن لم نقل الآلاف».

إلى ذلك، سجل الشيخ حسن الكتاني أن «تهمة 16 ماي الصقت ظلما وعدوانا بطائفة كبيرة من أبناء هذا الشعب، التي لم يتوقف الأمر عند إلصاق التهمة بها، بل أخذ المئات منها وألقوا في غياهب السجون، وشوهوا في الإعلام واتّهموا بأمور عظيمة أقلها تكفيرهم للمجتمع وأكبرها أنهم يريدون أن يقتلوا المجتمع».. حيث طالب بـ«فتح تحقيق نزيه ليعرف المجتمع المغربيّ والعالم المسؤول الحقيقي عن تلك الأحداث، وهذه مسؤولية الدّولة لتخبرنا عن ذلك».

وسجّل المعتقل الشيخ السلفي أنه «من الظلم والطغيان أن يحاسَب الناس من أجل دينهم وأفكارهم، ومن الظلم والطغيان أن يرتكب شخص جريمة من الجرائم ويُحاسَب على ذلك المئات، بل الآلاف من الشباب والشيب، ويقبعوا في السجون، لكون فلان باع شطيرة لأحد المنفذين، وفلان لأنه كان جارَه، وآخر تعرّف عليه»، مطالبا «كل عاقل في هذه البلاد وكل من له بإيقاف هذه المأساة عند حدّها». وتابع الكتاني قائلا: «من الظلم أن يقوم أيّ تيار استئصاليّ يكره دين الله وشريعته فيتخذ من تلك الأحداث الأليمة، التي يستنكرها الجميع، ورقة لحرق وضرب خصومه السياسيين.. ومن الظلم أن يأتي تيار علمانيّ أو كاره للدين أو لا يؤمن بأحكام الدين فيتخذ تلك الأحداث ذريعة لتشويه سمعة طائفة كبيرة من أهل هذه البلاد».

بعد 49 سنة من المنفى.. عبروق يعود إلى المغرب

■ الرباط – ي. م ■

بعد سنوات من إدراجه من طرف هيئة الانصاف والمصالحة ضمن «الحالات العالقة» للمختفين مجهولي المصير خلال سنوات الرصاص، وبعدما كان تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الانسان للعام 2010 حول الحالات الـ66 التي لم تحسم فيها هيئة الراحل إدريس بنزكري، قد كشف عن كونه عثر على محمد عبروق العلمي حيا يُرزق بعد عقود طويلة من احتفائه؛ يعود اليوم إلى المغرب أحد رفاق المهدي بنبركة وواحد من مجموعة المقاومين الرباطيين الذين فرّوا إلى الجزائر في بداية الستينيات هربا من فوضى القتل والملاحقات التي عرفتها السنوات الأولى للاستقلال.

بيان صادر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان زوال أمس، قال إن عبروق كان ضمن مجموعة المقاوم الرباطي عبد الفتاح سباطة، التي فرّت عام 1964 إلى الجزائر «هربا من حملة القمع التي عرفها المغرب خلال ماضي الانتهاكات».

مصدر اتحادي موثوق أوضح لـ«أخبار اليوم» أن عبروق كان ضمن المجموعة المقرّبة من المهدي بنبركة، وأن هذا الأخير هو من بعثه إلى يوغوسلافيا التي كانت حينها عبارة عن اتحاد يضم كلا من صربيا و كرواتيا و سلوفينيا و البوسنة والهرسك و الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا، تحت قيادة الزعيم الشهير الجنرال تيتو. هذا الاخير كان أحد أبرز زعماء حركة دول عدم الانحياز خلال الحرب الباردة قربا ودعما للمهدي بنبركة. مصادر «أخبار اليوم» قالت إن عبروق اختار بعد استقراره في يوغوسلافيا الانصهار وسط الفلسطينيين ومنزمة التحرير الفلسطينية، لدرجة غيّر معها هوّيتها واسمه ليصبح فلسطينيا عاملا في أحد مكاتب حركة التحرير في العاصمة الصربية بلغراد. فيما يوضّح بلاغ المجلس الوطني لحقوق الانسان أن عبروق تابع دراسته العليا بكلية العلوم الاجتماعية الصربية، «وبعد نهاية دراسته عمل كإطار بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بعاصمة يوغوسلافيا بلغراد، واستمر يناضل مع الفلسطينيين إلى أن حصل على تقاعده سنة 2007».

بعد انقطاع أخبار هذا القيادي الاتحادي، وضعت عائلته ملفه بين يدي هيئة الانصاف والمصالحة، باعتباره أحد المختفين السياسيين خلال سنوات الرصاص. وفيما خلفت الهيئة حالته ضمن الحالات العالقة التي لم تتوصل فيها لنتائج تذكر، أدرجه المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ضمن خانة المحتفين لأسباب سياسية، وكشف في العام 2010 عن كونه حيّ يرزق دون أن يوضّح مكان إقامته وظروف اختفائه.

مصدر موثوق قال لـ«أخبار اليوم» إن منظمة التحرير الفلسطينية لعبت الدور الأساسي في الكشف عن مكان وجود وإقامة محمد عبروق، موضحا أنه غيّر اسمه ليصبح «عيسى البغدادي».

1065/3

في الذكرى العاشرة للأحداث الإرهابية بالدار البيضاء

الهيبة: المغرب بلور مقاربة قائمة على حكامة أمنية متطورة

98082

أكد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، أول أمس بالدار البيضاء، أن المغرب، الذي انخرط في مكافحة الإرهاب دوليا وإقليميا، تمكن من بلورة مقاربة قائمة على حكامة أمنية متطورة في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية، وأوضح الهيبة، في يوم دراسي نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بتعاون ودعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لضحايا الإرهاب، ومؤسسة «فريدريك أيبرت» الألمانية، حول «الجريمة الإرهابية وحقوق الإنسان»، أن الجهود المبذولة على المستوى الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب غالبا ما تعترضها صعوبة التوفيق بين مكافحة هذه الجريمة وعدم المساس بحقوق الإنسان، مبرزا أن مكافحة الإرهاب لا ينبغي أن يكون مبررا لخرق هذه الحقوق.

قال المحجوب الهيبة خلال هذا اليوم الدراسي، أنه ينبغي العمل على تعزيز العناية بضحايا الإرهاب وعدم التركيز فقط على مرتكبي الأعمال الإرهابية، مشيرا إلى أنه في السنوات الأخيرة تم فتح نقاش على الصعيد الدولي حول قضايا التكفل بضحايا الإرهاب وإعادة إدماجهم باعتبار ذلك مدخلا آخر لمكافحة الإرهاب.

وبعد أن أكد أن إصلاح المنظومة الجنائية ينبغي فيه مراعاة التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، أشار المندوب الوزاري إلى أن الترسانة القانونية وحدها لا تكفي بهذا الخصوص إذا لم تكن مقرونة بالنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونشر قيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر، وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

من جهته، أكد محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن تنظيم هذا اللقاء يتزامن مع الذكرى العاشرة لأحداث الدار البيضاء الإرهابية وما خلفته من اهتمام كبير من طرف المشرع المغربي لتجريم هذا السلوك غير المشروع الذي يمس بالسلامة البدنية للإنسان وحقه في الحياة والعيش في مجتمع آمن، مشيرا إلى أن جرائم الإرهاب تحتل مراتب متقدمة من حيث الخطورة والنتائج التي تطال كيان المجتمع والأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها.

وبعد أن أشار إلى أنه أمام تصاعد الأعمال الإرهابية في العالم، وتوجه الدول نحو مواجهة هذه المخاطر ومكافحتها بالعقاب، أكد النشناش أن مثل هذه التشريعات لا ينبغي أن تغفل احترام الضمانات الأساسية للمتهمين أثناء توقيفهم أو الاستماع إليهم، بحكم أن ذلك لا ينتقص من الإجراءات الكفيلة بمحارب الإرهاب.

وأضاف رئيس المنظمة أن الديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية والسلطة الشرعية السياسية تعد بدائل وحلولا لظاهرة الإرهاب، مشددا على أهمية مساهمة المجتمع المدني والمواطنين في القيام بدور فاعل في هذا المجال من خلال التعبير عن رفض كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، وتشجيع الحوار الديمقراطي والعناية بضحايا الإرهاب وذويهم.

وذكر مصطفى العراقي، باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا اللقاء يشكل مناسبة لمناقشة إشكالية الجريمة الإرهابية وحقوق الإنسان، مشيرا إلى الصعوبات التي تثيرها مسألة ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

وأضاف العراقي أن المجلس باعتباره مؤسسة دستورية وطنية يتابع هذا الموضوع حرصا منه على حماية حقوق الإنسان والحريات، كما يشتغل على مقتضيات قانونية لملاءمتها مع الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمساهمة في برامج التربية والتوعية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

وبعد أن أشارت إلى أن أحداث 16 ماي 2003 كانت شيئا جديدا بالنسبة للمغرب الذي لم يكن يتوفر على ترسانة قانونية وحقوقية لمواجهة هذه الظاهرة وتداعياتها، أكدت السيدة الخمال أنه بعد مرور عشر سنوات على تلك الأحداث، ينبغي مراعاة الظروف النفسية والاجتماعية للضحايا، وتظافر جهود الجمعيات والهيئات المعنية لتوعية الشباب ومحاربة التطرف قبل أن يتطور من فكر إلى سلوك وعمل إرهابي.

من جهتها، ذكرت كريستينا بيرك، عن مؤسسة «فريدريك أيبرت» أن موضوع هذا اللقاء يعد من مواضيع الساعة، نظرا لانتشار ظاهرة الإرهاب في الكثير من مناطق العالم، مشيرة إلى مقاربات مواجهة هذه الظاهرة عبر بعض دول العالم.

واضافت بيرك أن ظاهرة الإرهاب تهدد الديمقراطية والمجتمع والأمن والحق الأساسي في الحياة، مبرزة أن التجارب والدراسات التي تم إنجازها في هذا المجال أظهرت أن الديمقراطية هي الحل الوحيد لمكافحة هذه الظاهرة، إلى جانب التدابير القانونية والاجتماعية كتشجيع الاندماج الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء، الذي يشارك فيه عدد من الحقوقيين والجامعيين وممثلي المجتمع المدني، يشمل مناقشة عدة محاور منها «الإرهاب عدو الإنسانية» و«الدوافع النفسية للأعمال الإرهابية» و«تفكيك مقولات الإرهاب» و«الإرهاب في القانون الدولي» و«الأصولية والإرهاب» و«مقاربات لتعديل قانون مكافحة الإرهاب» و«مضاعفة الإرهاب على الحكامة الديمقراطية والسياسية»، فضلا عن تنظيم مائدة مستديرة حول «دور المجتمع المدني لمناهضة الإرهاب».

حوار حقوقي .. الأول من نوعه

يخلد المغارب الذكرى العاشرة للتفجيرات التي عرفتها مدينة البيضاء والتي أودت بحياة 45 مواطنا في ظل محاولات حقوقية لحل هذا الملف بشكل نهائي في ظل الصمت الرسمي، السنة الجارية عرفت حدثا يعتبر الأول من نوعه في المغرب، تمثل في اللقاء التشاوري الذي نظمته ثلاث جمعيات حقوقية بالرباط، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، جمعية الوسيط، جمعية عدالة بمشاركة جمعيات وفعاليات حقوقية وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومحامين وأكاديميين، وحضور أقطاب ما يصطلح عليهم برموز السلفية الجهادية في المغرب، ومعتقلين سلفيين سابقين..

اللقاء بمثابة حوار أطلقه منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، من المفترض أن يليه بداية الشهر المقبل لقاء ثان، وسيتوج بمناظرة وطنية سيحضرها فاعلون رسميون لإنضاج الشروط الضرورية للبحث في سبل تسوية هذا الملف في أبعاده المختلفة.

اللقاء التشاوري الذي احتضنته مدينة الرباط منذ شهر اتخذ كعنوان له: «من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة»، حيث شكل موقف السلفيين من الديموقراطية، والعنف وحقوق الإنسان والمرأة، والحريات الفردية، إحدى المحطات الرئيسية لهذا اللقاء التشاوري الذي جمع المشايخ (حسن الكتاني، عمر الحدوشي، أبو حفص)، الأستاذ جلال المودن المعتقلين سابقا على خلفية ملف مكافحة الإرهاب، واللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين وعددا من الجمعيات الحقوقية.

اللقاء جاء من أجل العمل على خلق فهم مشترك من زوايا متعددة، والتفكير في إيجاد بعض المسالك الممكنة لحل الاشكاليات العالقة ذات الصلة بالحالة السلفية، وفي أفق تقليص التوترات والتقاطبات الفكرية الحادة داخل المجتمع، والتحفيز على الإدماج الإيجابي لها في الحياة العامة حيث التقت إرادة مجموعة من الفعاليات العاملة في مجال حقوق الإنسان للتشاور والتداول حول مختلف عناصر هذه الإشكالية من خلال تحديد برنامج عمل يتضمن محاور النقاش وورشات العمل المتصلة به، والمشاركين من الفاعلين المعنيين بهذه القضايا.

ولخصت الأرضية أهداف اللقاء في إيجاد تسوية شاملة ومتعددة المستويات ومتوافق عليها بخصوص السلفيين المعتقلين في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وتتويج مسار تشاوري بين مختلف الفاعلين المعنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتدبير هذا الملف، على مستوى الدولة من وزارات ومؤسسات وطنية ذات صلة بالملف، وعلى مستوى الفاعلين بالأحزاب السياسية، والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكامة السياسية، وكذلك على مستوى التيار السلفي، من سلفيين شيوخ وتعبيرات وممثلي المعتقلين ضمن هذا التيار، كما يهدف اللقاء إلى العمل على التأسيس لسياسة تصالحية لتصحيح الوضع المتوتر بين الأطراف ذات الصلة بهذا الملف: إطلاق سراح معتقلي السلفية ممن لم يتورط في العنف وفي جرائم الدم؛ تمتيع باقي المعتقلين، على مستوى وضعيتهم بالسجن، بالحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها في القانون وفي المعايير الدولية ذات الصلة؛ إعمال مبدأ التأهيل الاجتماعي والمصالحة، مع المعتقلين السلفيين المفرج عنهم.. وتوفير الدعم في اتجاه الاندماج في الحياة العامة.

تفجيرات 16 ماي.. لغز لم يفك وملف لم يُطْوَ !

- أبوحفص والكتاني يطالبان بالتحقيق في الأحداث
- ضريف: الاستثناء المغربي مايزال قائما وكل القوى الدينية تنبذ العنف
- حامي الدين: نحن في حاجة إلى حوار حقيقي يتوج بمقاربة جديدة

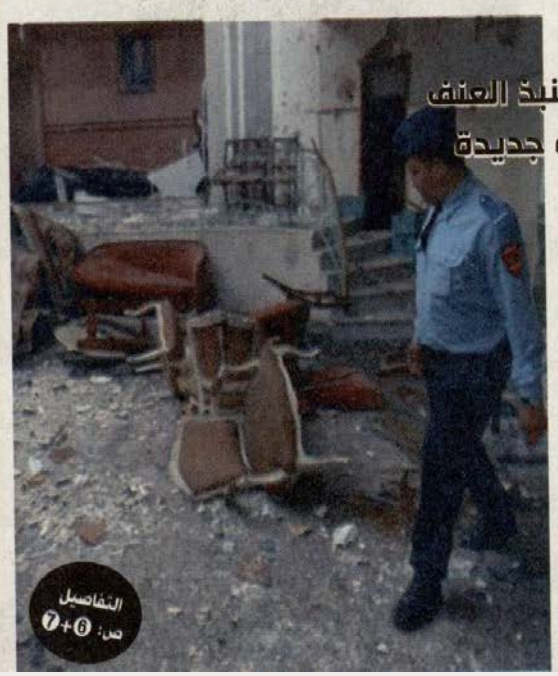

● سناء كريم

دعا محمد عبد الوهاب رفيقي (أبوحفص) إلى فتح تحقيق في أحداث 16 ماي ومعرفة من كان خلفها، لأنه ما يزال لغزا غامضا جر الويلات على البلاد دون أن يعرف من كان خلفه ، ملتمسا من رئيسة جمعية الدفاع عن ضحايا الإرهاب؛ خلال ندوة نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الانسان أول أمس بالبيضاء، ضمهم إلى جمعيتها، واعتبارهم ضحايا معها، رافضا أن يعتبرهم أي أحد خصوما لعائلات الضحايا.

وفي كلمة للشيخ حسن الكتاني خلال وقفة نظمتها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح أمس الخميس، طالب هذا الأخير بفتح تحقيق نزيه في تلك الأحداث ، وطالب بإطلاق سراح الأبرياء الذين ما يزالون خلف القضبان، مشددا على أن أغلب منفذي التفجيرات عند ربهم، ولم يتبق منهم سوى ثلاثة صرحوا أكثر من مرة ببراءة الذين زج بهم في السجون.

من جهته أكد محمد ضريف أستاذ العلوم السياسية والباحث في الجماعات الإسلامية أن الدولة استوعبت بعد الأحداث الأليمة لـ16 ماي 2003 أن تدبير الشأن الديني ينبغي أن يكون بشراكة مع الفاعلين الدينيين الآخرين، وأن فكرة احتكار الدولة لتدبير هذا الحقل أصبحت متجاوزة.

ودعا عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إلى حوار حقيقي يتوج بمقاربة جديدة تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات، كما أكد من جهة أخرى أن هناك بعض المطالب المستعجلة من قبيل إطلاق سراح المعتقلين الذين ثبت عدم تورطهم في ملفات الإرهاب، كما أن هناك حاجة لتقديم ضمانات من السلفيين أنفسهم تطمئن جميع الجهات وتبرز قدرتهم على التعايش مع الآخرين بدون استخدام العنف.

وفي السياق ذاته، أكد المرصد المغربي لنبذ الإرهاب والتطرف دعمه لخصوصية المجتمع المغربي المتميز بتعدده الثقافي الذي جعله بلدا للتعايش والسلام والتسامح على اعتبار أن الحقب التاريخية أكدت على مر العصور على قابليته للانفتاح و الحوار بين كل الحضارات التي تعاقبت عليه.

14 مؤسسة سجنية جديدة بالمغرب لتعويض المؤسسات القديمة

لم تخل نبرة حديثه من «توعد» كل من «تورط» أو «ثبت في حقه تعذيب للسجناء» من موظفي المندوبية الساهرين على تسيير شؤون وإدارة المؤسسات السجنية، بأن «المحاسبة والعقوبة القانونية ستكونان من نصيبه»، متوجها إلى وسائل الإعلام لحثها على «ضرورة التأكد من مزاعم تثار من حين إلى آخر بخصوص تعرض بعض السجناء للتعذيب»... هكذا اختار المندوب العام لإدارة السجون الحديث في يوم دراسي اتخذ من موضوع «تدبير شؤون المعتقل والضبط القضائي» مجالا للدراسة والنقاش، بعد أن اتخذ من «تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المؤسسات السجنية» أرضية لهذا النقاش، بعد ردود الفعل «القوية» التي خلفها تقرير المجلس، والردود التي أثارتها المندوبية، حول ما جاء في ذلك التقرير.

وكان «حفيظ بنهاشم» المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، صرح خلال يوم دراسي انعقد الأربعاء الماضي بمدينة الرباط، أن «المندوبية التي يشرف عليها بصدد بناء مؤسسات سجنية جديدة ستحل محل المؤسسات القديمة والمتهالكة التي لم تعد صالحة لإيواء السجناء». جاء ذلك في إطار تفعيل التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون الحامل لعنوان «أزمة السجون: مسؤولية مشتركة 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء».

بنهاشم قال، حسب ما أوردته وكالة المغرب العربي للأنباء، إنه «يجري بناء أزيد من 14 مؤسسة سجنية جديدة حتى يتأتى للمغرب التوفر على نمط واحد من السجون تابع للمندوبية». كما أضاف بنهاشم أن المندوبية «تعي كل الوعي وجوب بناء وإصلاح وتغيير العديد من المؤسسات السجنية»، في إطار مواصلة المندوبية سعيها لـ «التخلي عن العديد من المؤسسات السجنية ووضعها رهن إشارة الدولة».

ودعا بنهاشم إلى ضرورة التأكد من مزاعم تثار من حين إلى آخر بخصوص تعرض بعض السجناء للتعذيب، متوعدا كل من ثبت في حقه تعذيب السجناء بالمحاسبة، خاصة أن القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال تتضمن طرق التأديب الواجبة. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان أعد تقريرا حول السجون أشرفت على صياغته لجنة تكونت من أعضاء المجلس : جميلة السيوري، خالد الرملي الإطار بالمجلس، عزلان القباج، بتعاون مع الخبيرة المستقلة والعضوة السابقة للمجلس الراحلة آسية الوديع.

وكان المجلس قد قدم العام الماضي تقريرا موضوعاتيا بشأن وضعية السجون والسجناء، وهو التقرير الذي «توخى الوقوف بشكل دقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية، وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات».

وكان التقرير أشار إلى أن العدد الإجمالي للسجون بالمغرب، يبلغ إلى غاية شهر فبراير 2012، 67 سجنا تتوزع بين سجون مركزية وسجون فلاحية ومراكز للإصلاح والتهذيب. وقد وصل عدد السجون التي تم افتتاحها منذ سنة 2003 إلى ما مجموعه 19 سجنا، في الوقت الذي أغلقت فيه 5 سجون بسبب قدم بناياتها وعدم استجابتها لشروط الإيواء الضرورية.

رشيد قبول

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب من أكثر البلدان تأهيلا لتقديم نموذج عربي للإصلاح السياسي والديمقراطي

2763/2

سجل التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن المغرب ينظر إليه في الوقت الراهن باعتباره البلد الأكثر تأهيلا لتقديم نموذج عربي للإصلاح السياسي والديمقراطي.

وأوضح التقرير الذي أطلق اليوم الخميس بالقاهرة تحت عنوان»الآم المخاض» أن المؤسسة الملكية في المغرب سعت دائما لامتلاك زمام المبادرة السياسية في تجاوب تام مع مطالب المنظمات الحقوقية والقوى الديمقراطية وهو ما أهل هذا البلد ولأزيد من عقد من الزمن ليحتل مكانة أفضل في ما يتعلق بسجل حقوق الإنسان مقارنة مع غيره من الدول العربية.

وذكر التقرير الذي يرصد وضعية حقوق الإنسان في المنطقة العربية لعام 2012 أن الملك الراحل الحسن الثاني انتهج قبل رحيله مقاربة ديمقراطية للتناوب على السلطة وكلف أبرز رموز المعارضة بتشكيل الحكومة وهو ما أتاح حينها انفتاحا واسعا من قبل السلطات المغربية على منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني التي شهدت مرحلة من الإزدهار.

وأضاف التقرير أنه بعد تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس حكم البلاد، استجاب لمطالب المنظمات الحقوقية وأعطى دفعا قويا للكشف عن حقيقة ما عرف بانتهاكات الماضي الجسيمة من خلال تبنيه مقاربة للعدالة الانتقالية تؤسس لنمط من العدالة التصالحية.

وبناء على ذلك، يضيف التقرير تأسست هيئة مستقلة للإنصاف والمصالحة أنيط بها الكشف عن الحقيقة في انتهاكات الماضي وتعويض الضحايا ورد الاعتبارلهم وتقديم التوصيات المناسبة لإحداث قطيعة نهائية مع كل أنماط انتهاكات حقوق الإنسان.

وأشار تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أنه مع انطلاق ما يسمى برياح الربيع العربي سنة 2011 سعت المؤسسة الملكية إلى احتواء تداعياتها عبر مبادرة تشكيل لجنة لصياغة دستورجديد للبلاد بنصوص أكثر عصرية، تنحاز إلى تأكيد الطابع التعددي للمجتمع في مجال الدين واللغة والثقافة وتكرر الإشارات المرجعية إلى حقوق الإنسان ومواثيقها الدولية.

وموازاة مع ذلك يرصد التقريركيف أن السلطات المغربية أبدت قدرا نسبيا من التسامح مع فعليات الاحتجاج السياسي ودعا في المقابل السلطات للتعامل بمرونة مع الاحتجاجات الاجتماعية وتوسيع دائرة حرية الرأي والتعبير.

يذكر أن التقرير السنوي الخامس لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يرصد وضعية حقوق الإنسان في الوطن العربي وتأثير تداعيات الربيع العربي على فرص تعزيز حقوق الإنسان وآفاق التحول نحو الديمقراطية.

كما يرصد التقرير آليات التعامل مع اتساع حركة الاحتجاج السياسي والاجتماعي وحدود الانفراج أو التضييق على حريات التعبير والحريات الاعلامية وطبيعة الضغوط والتهديدات التي تطال المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان والضغوط على الحريات الدينية وحقوق الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية ومعايير إهدار المحاكمة المنصفة وبخاصة في المحاكمات التي تحركها دوافع سياسية. وأولى تقريرهذا العام اهتماما خاصا برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل أطراف غير تابعة للدولة والتي ازدادت وتيرتها بشكل خاص في البلدان التي تعيش أوضاعا انتقالية غير مستقرة، والتي يعززها الانفلات الامني وسعي بعض فصائل الإسلام السياسي لفرض سطوتها السياسية على الخصوم وفرض تصوراتها المعتقدية على المجتمع، فضلا عن نزوع بعض الأطراف لاستخدام العنف لمواجهة القمع الحكومي أو لمواجهة بعض ممارسات فصائل الإسلام السياسي.

اليزمي يسهر على عودة ناشط سياسي بعد 53 سنة من مغادرة المغرب

2763/1-2

يرتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاستقبال الناشط السياسي والحقوقي محمد عبروق، مساء اليوم الجمعة بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، بعد أن غادر المغرب لما يزيد عن 53 سنة، وعمل المجلس على اتخاذ كافة المبادرات والجهود من أجل تيسير عودته للمغرب في إطار متابعة مسلسل تسوية الملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبناء على رغبة محمد عبروق العلمي بالعودة إلى أرض الوطن. ومن المنتظر أن يحل عبروق بالمغرب اليوم الجمعة بمطار الرباط على الساعة التاسعة والنصف مساء، بعدما غادر ارض الوطن رفقة عبد الفتاح سباطة مع مجموعة من الاتحاديين المغرب سنة 1964، وكانت عائلة عبروق وضعت ملفه لدى هيئة الإنصاف والمصالحة باعتباره مجهول المصير بعد انقطاع أخباره بصفة نهائية عن عائلته.

تفاصيل ص 2

اليزمي يسهر على عودة ناشط سياسي بعد 53 سنة من مغادرة المغرب

2763/1-2

لكبير بن لكريم

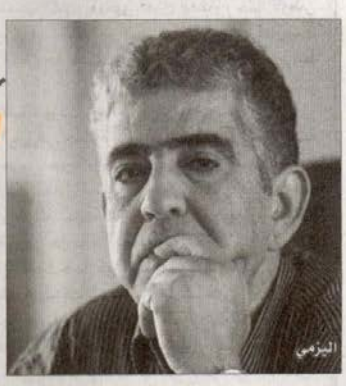

يرتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاستقبال الناشط السياسي والحقوقي محمد عبروق، مساء اليوم الجمعة بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، بعد أن غادر المغرب لما يزيد عن 53 سنة، وعمل المجلس على اتخاذ كافة المبادرات والجهود من أجل تيسير عودته للمغرب في إطار متابعة مسلسل تسوية الملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبناء على رغبة محمد عبروق العلمي بالعودة إلى أرض الوطن.

ومن المنتظر أن يحل عبروق بالمغرب اليوم الجمعة بمطار الرباط على الساعة التاسعة والنصف مساء، بعدما غادر ارض الوطن رفقة عبد الفتاح سباطة مع مجموعة من الاتحاديين المغرب سنة 1964، وكانت عائلة عبروق وضعت ملفه لدى هيئة الإنصاف والمصالحة باعتباره مجهول المصير بعد انقطاع أخباره بصفة نهائية عن عائلته.

وسهرت لجنة متابعة ملفات هيئة الإنصاف والمصالحة لدى المجلس، ملف عبروق، حيث أصدر المجلس في تقريره حول متابعة توصيات الهيئة (2010) اسم محمد عبروق العلمي ضمن الحالات التي تم التوصل إلى نتائج حولها، مؤكدا أن اختفاءه كان لأسباب سياسية.

وتمكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تحديد مكان إقامته بتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، حيث أسفرت التحريات أنه كان يعمل لدى منظمة التحرير ببلغراد تحت اسم عيسى البغدادي. وقد توج هذا المجهود بقرار محمد عبروق بشكل طوعي العودة إلى أرض الوطن.

ويذكر أن محمد عبروق ساهم في مقاومة الاستعمار، وكان عضوا نشيطا في خلية المقاومة بالرباط، إلى جانب عبد الفتاح سباطة وعمرو العطاوي. كما ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ضمن مجموعة الشباب التي كانت تعمل إلى جانب المهدي بن بركة.

وقد استقر محمد عبروق بيوغوسلافيا، بتدخل من المهدي بن بركة، حيث تابع دراسته العليا بكلية العلوم الاجتماعية، وبعد نهاية دراسته عمل كإطار بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بعاصمة يوغوسلافيا بلغراد، واستمر يناضل مع الفلسطينيين إلى أن حصل على تقاعده سنة 2007.

اختتم برنامجه الثقافي بحفل للموسيقى الحسانية

معرض طنجة الدولي للكتاب والفنون يحتفي بـ«المغرب الصحراوي»

■ أسدل الستار، نهاية الأسبوع المنصرم، على الدورة 17 لمعرض طنجة الدولي للكتاب والفنون، باحتفاء خاص بثقافة وطبيعة وأسلوب المعيش في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وتميز اليوم الأخير من المعرض بتقديم كتاب «المغرب الصحراوي» لمؤلفه سعد التازي وبحفل للموسيقى الحسانية لمجموعة «سلام يمدح».

ويتضمن كتاب «المغرب الصحراوي»، الصادر ضمن منشورات سيتاديل ومازينود، 230 صورة التقطها الكاتب الصحافي المصور سعد التازي، رئيس تحرير صحيفة (لوسوار إيكو). وجميعها تسلط الضوء على شساعة وغنى وصفاء وهدوء صحراء جنوب المغرب. ومن هذه الزاوية، يمثل الكتاب، إطلالة حقيقية على جمال الطبيعة الصحراوية في شساعتها، عبر اختيار لمجموعة من الصور من بين مخزون يصل إلى 50 ألف صورة التقطها سعد التازي ما بين 2005 و2012. وبهذا الخصوص، أوضح سعد التازي أن الكتاب ابتغى تسليط الضوء على الجمال والغنى الطبيعي والبشري للصحراء المغربية، وجذب الانتباه إلى المناظر الطبيعية والحواضر والأماكن الغائبة من دائرة المسالك السياحية المعتادة، محتفيا بالتنوع الثقافي وبطبيعة المغرب، ومحرضا على اكتشاف الأقاليم الجنوبية، باعتبارها مكونا أساسيا من هذا التنوع.

من جهة أخرى، تميز اليوم الأخير لهذه التظاهرة الثقافية، وفي إطار شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتقديم معزوفات حسانية من توقيع مجموعة سلام يمدح، المعروفة باسم منات عيشاتة (كلميم) والمدرجة أعمالها ضمن أول أنطولوجيا للموسيقى الحسانية أصدرتها وزارة الثقافة سنة 2001.

ودعا منظمو المعرض الدولي للكتاب والفنون، الذي افتتح بقصر المؤسسات الإيطالية بطنجة، ببرنامج ثقافي وفني متنوع، تحت شعار «مديح التاني»، إلى تخصيص وقت للقراءة والتفكير، وخلق وتقاسم وتبادل الأفكار والمعارف، من خلال التخلي عن الإيقاع السريع الذي يفرضه نمط الحياة الحديثة. وشهد المعرض، الذي ينظمه المعهد الفرنسي بطنجة، في إطار الموسم الثقافي الفرنسي-المغربي 2013 بشراكة مع جمعية طنجة الجهة للعمل الثقافي، مشاركة 45 عارضا اقترحوا عناوين باللغة العربية والفرنسية، فضلا عن مشاركة العديد من الكتاب والفلاسفة والمفكرين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط لمدة خمسة أيام من اللقاءات وتبادل الأفكار حول البطء وعلاقته الزمن.

وفي كلمته خلال الحفل الافتتاحي، قال مندوب المعرض ومدير المعهد الفرنسي للشمال، الكسندر باجون، إن هذه التظاهرة الثقافية تشكل فرصة للانفتاح على زمن إنساني، متأني وأكثر ملاءمة للعيش معا، والتفكير ومساءلة الرهانات والقضايا الرئيسية للعالم والثقافة.

ويطمح المعرض إلى الانفتاح على أوسع فئات الجمهور، من خلال فتح جميع أنشطته للعموم، حيث من المنتظر أن تلتئم في مكان واحد . ويتعلق الأمر بقصر المؤسسات الإيطالية، وممتدة في الزمان طيلة اليوم مع عروض فنية مقررة كل مساء.

من جهته، توقف العربي الرميكي، رئيس جمعية طنجة الجهة للعمل الثقافي، عند جوانب التعدد الثقافي التي تميز هذا المعرض، مشيرا إلى مبادرة المعرض الخاصة بالقراءة لدى الشباب، من خلال تخصيص مسابقة حول متعة القراءة، المنظمة بتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين طنجة- تطوان، التي شارك فيها هذه السنة المئات من تلاميذ الإعداديات والثانويات.

من جانبها أشارت القنصل العام لفرنسا في طنجة، موريل سوريه، إلى أن المعرض يشكل لحظة قوية في الموسم الثقافي الفرنسي المغربي، إذ يتضمن عددا كبيرا من الأنشطة الثقافية، والورشات، والعروض الموسيقية والمعارض.

كما سلطت الضوء على موضوع الدورة، داعية بهذه المناسبة إلى «تخصيص حيز زمني للتفكير بعمق حول قضايا تهمنا جميعا، والتمتع وتثمين ثراء ثقافاتنا».

شهد المعرض التي ينظمه المعهد الفرنسي بطنجة مشاركة 45 عارضا فضلا عن مشاركة عدد مهم من الكتاب والفلاسفة والمفكرين من ضفتي المتوسط

المغربية الصحراء

المجلس الإقليمي لوادي الذهب يؤكد رفضه المطلق لتوظيف ورقة حقوق الإنسان للمس بوحدة المغرب الترابية

3/8478

■ الداخلة (و م ع)- أكد المجلس الإقليمي لوادي الذهب رفضه المطلق لتوظيف ورقة حقوق الإنسان، من قبل خصوم وحدة المغرب الترابية، في سياق المؤامرات والدسائس، التي يحبكونها ضد هذه الوحدة ومعاكسة المغرب في حقوقه المشروعة.

وقال أحمد بكار، رئيس المجلس، أول أمس الأربعاء، في كلمة له خلال اجتماع الدورة العادية للمجلس لشهر ماي الجاري «نرفض استعمال ورقة حقوق الإنسان لأغراض أخرى «من قبل خصوم وحدة المغرب الترابية، الذين يسعون من وراء محاولاتهم اليائسة إلى زعزعة أمن واستقرار وطمأنينة السكان».

وشدد المشاركون في اجتماع المجلس الإقليمي، الذي حضره والي جهة وادي الذهب لكويرة عامل إقليم وادي الذهب، حميد شبار، وعدد من رؤساء المصالح الخارجية على أهمية الأمن والاستقرار اللذين يعتبران من الركائز الأساسية في كل تنمية، مشيدين بجهود قوات الأمن الساهرة على الحفاظ على أمن وطمأنينة السكان.

وقدم والي الجهة، خلال هذا اللقاء، الذي جرى فيه التنويه بالنصر الذي حققه المغرب، بخصوص قضيته الوطنية الأولى، نظرة عن المستجدات الأخيرة المرتبطة بملف الصحراء، وقرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول مهمة بعثة «المينورسو» الذي مدد مهمة البعثة دون أن يضمنها المقترح الذي كان يقضي بتخويلها مهمة مراقبة وضع حقوق الإنسان، وجرى خلال الاجتماع التذكير بالدور الذي يقوم به في مجال التكفل بقضايا حقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالأقاليم الجنوبية، وكذا الجهود التنموية الكبرى التي تبذل لتنمية الأقاليم الجنوبية في مختلف المجالات في سياق انخراط المملكة في مسار البناء الديمقراطي والحقوقي والتنموي. يذكر أن جدول أعمال هذه الدورة تضمن دراسة والمصادقة على مجموعة من النقاط همت اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لوادي الذهب وشركاء آخرين حول بناء قاعة مغطاة للرياضات الجماعية بالداخلة بكلفة 12 مليون درهم، واتفاقية شراكة بينه وبين شركاء آخرين تتعلق بإنجاز وتمويل مشروع مدينة الداخلة في إطار سياسة المدينة بكلفة أزيد من 260 مليون درهم تصل فيها مساهمة المجلس إلى 5 ملايين درهم. كما جرى خلال الاجتماع دراسة القضايا المرتبطة بتربية الأحياء المائية بإقليم وادي الذهب، بالإضافة إلى نقط أخرى تهم مراجعة عقد التقاضي بالوكالة باسم الإقليم، وتحويل اعتماد لدعم أنشطة جمعية موظفي وأعوان الكتابة العامة للإقليم، وإعادة تخصيص اعتماد بميزانية التجهيز يصل إلى 336 ألف درهم في أشغال الإنارة بشارع محمد فاضل السملالي بالداخلة●

رسالة الأمة

في إطار متابعة تسوية ملفات ماضي الانتهاكات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبعد اكثر من 49 سنة

الناشط السياسي محمد عبروق يقرر العودة إلى المغرب بشكل طوعي

94 03 12

الرباط// عبد الحق أبو يحيى

■ كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الناشط السياسي محمد عبروق العلمي، سيعود إلى المغرب يومه الجمعة، بعد مغادرته له رفقة عبد الفتاح سباطة لأكثر من 49 سنة، وذلك هربا من حملة القمع التي عرفها المغرب خلال ماضي الانتهاكات. وقال المجلس في بلاغ له بهذا الخصوص، «توصلت «رسالة الامة» بنسخة منه «إنه في إطار متابعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمسلسل تسوية الملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبناء على رغبة محمد عبروق العلمي بالعودة إلى أرض الوطن، عمل المجلس على اتخاذ كافة المبادرات والجهود من أجل تيسير عودته».

وأضاف أن لجنة متابعة ملفات هيئة الإنصاف والمصالحة لدى المجلس، تابعت ملف عبروق، بعدما وضعت عائلته ملفه لدى هيئة الإنصاف والمصالحة باعتباره مجهول المصير بعدما انقطعت أخباره بصفة نهائية. حيث أصدر المجلس في تقريره حول متابعة توصيات الهيئة (2010) اسم محمد عبروق العلمي ضمن الحالات التي تم التوصل إلى نتائج حولها، مؤكدا أن اختفاءه كان لأسباب سياسية.

وأوضح المجلس في البلاغ ذاته أنه تمكن من تحديد مكان إقامته بتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، حيث أسفرت التحريات أنه كان يعمل لدى منظمة التحرير الفلسطينية ببلغراد تحت اسم عيسى البغدادي. وقد توج هذا المجهود بقرار محمد عبروق بشكل طوعي العودة إلى أرض الوطن، وفق ذات البيان.

وأشار المجلس إلى أن محمد عبروق، كان مستقرا بيوغوسلافيا، بتدخل من المهدي بن بركة، حيث تابع دراسته العليا بكلية العلوم الاجتماعية، وبعد نهاية دراسته عمل كإطار بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بعاصمة يوغوسلافيا بلغراد، واستمر يناضل مع الفلسطينيين إلى أن حصل على تقاعده سنة 2007. واكد أن عبروق ساهم في مقاومة الاستعمار، وكان عضوا نشيطا في خلية المقاومة بالرباط.

السلفيون يشككون في أحداث 16 ماي ويعتبرونها "مفبركة" ضد من يريد تطبيق الشريعة ولصالح العلمانيين!

الرباط ـ 'القدس العربي' من : خرج السلفيون المغاربة المتهمون بتفجيرات ارتكبت بالدار البيضاء قبل عشر سنوت، الى الشارع امس ليطالبوا برد الاعتبار ويقدموا انفسهم كضحايا، ليعود الغموض سيد الموقف على تلك الهجمات التي استهدفت فنادق ومطاعم وذهب ضحيتها 45 قتيلا وعشرات الجرحى.

ووزعت الاتهامات، بعيد الاعلان عن التفجيرات، على التيارات الاسلامية، ما بين مسؤولية التحريض ومسؤولية التنفيذ، واذا كان حزب العدالة والتنمية الذي يحكم الان، قد اقترب من حالة الحظر والمنع، فان المئات من اتباع التيارات السلفية كانوا بالمعتقلات قبل ان يظهروا امام المحاكم وينال كل منهم نصيبه من السنوات التي امضاها او امضى جزءا منها بعد عفو جاءه ببركات حراك 20 فبراير، او ما زال يمضي بقية سنوات الحكم.

وبقيت ملابسات تلك الهجمات التي ادخلت المغرب في متاهة الحرب على الارهاب، محليا ودوليا، غامضة محل تساؤلات لم تنته، بعد ان غابت المعلومات الرسمية حول الجهة التي خططت ونفذت، باستثناء قصة الرجل الغامض الذي اطلق عليه لقب 'مول الصباط' اي صاحب الحذاء الذي مات تحت التعذيب.

و'مول الصباط' تاجر احذية مستعملة اسمه عبد الحق بنتاصر، حملته السلطات مسؤولية الهجمات، لكن احدا لم يسمع صوته فلقد مات بعيد ايام من اعتقاله. واذا كان خوف من ذكر اسمه ساد بعيد الهجمات فان الذكرى العاشرة اعطته القابا كثيرة منها 'شهيد المعتقلات السريّة'، و'أمير الانتحاريين' و'الرأس المدبر' و'ولي الأمر'.

غموض وملابسات الهجمات، اثار وما زال يثير، تشكيكا بالروايات المتداولة، وهو تشكيك شارك به عبد الاله بن كيران زعيم حزب العدالة والتنمية، قبل ان يكون رئيسا للحكومة وبعدها.

امس الخميس، وامام مقر البرلمان تظاهر المئات من السلفيين المغاربة، بعد ان احتشدوا أمام مقر 'المجلس الوطني لحقوق الإنسان' احياء منهم لمرور عشر سنوات على هجمات بالدار البيضاء التي اتهموا بها ويعتبرون انفسهم من ضحاياها كمتهمين وكمعتقلين يقولون انهم نالوا عذاب السجن ظلما. وحمل السلفيون لافتات عليها صور مندوب السجون حفيظ بنهاشم وهو 'يتفنن' في تعذيب المعتقلين الإسلاميين بسجونه، فيما حملت نساء تظاهرن بمعزل عن الذكور لافتات عليها صور أبنائها المعتقلين، ومطالب بالإفراج عنهم.

وهتف المتظاهرون، خلف أعلام بيضاء كُتب عليها بالأحمر 'لا إله إلا الله محمد رسول الله'، بشعارات قوية 'الشعب يريد إسقاط الإرهاب' و'الشعب يريد معرفة حقيقة 16 ماي' و'قول ما تخفشي شكون دار 16 ماي'، و'كل شرع غير شرع الله باطل'.

وتزامنت تظاهرة السلفيين أمام البرلمان مع مسيرة المعطلين، الذين قال موقع لكم انهم حيوا السلفيين لدى وصولهم لوقفتهم بإشارات من أياديهم تعبر عن تضامنهم معهم، وهم يهتفون بـ'بفضلك مولانا جود علينا واهلك من طغى واتجبر علينا'، في وقت كان رجال الأمن يتقاطرون على مكان الوقفة بشكل كثيف.

وقال رضوان غريب، نائب رئيس اللجنة المشتركة للمعتقلين الإسلاميين 'إن أهم مطالب السلفيين هي إطلاق سراح المعتقلين وفتح تحقيق في أحداث 16 مايو مستغربا تصريحا لمصطفى الرميد وزير العدل والحريات واحد اعضاء هيئة دفاع عن معتقلي السلفية الجهادية قال فيه ان عدم طي ملف المعتقلين مرتبط بتقسيمهم إلى أصناف فيهم المتورطون وغير المتورطين وقال ان الأحداث نفذها 14 شخصا ومدبريها لا زالوا مجهولي الهوية فكيف يستقيم هذا التقسيم.

وأكد غريب أن السلطات كانت ترفع تقارير عنهم في السجون يوميا وبأن تلك السلطات تعرفهم واحدا واحدا، مثلما تعرف أنهم أبرياء من كل ما نسب إليهم، الشيء الذي يفند قضية تقسيم السلفيين الى متورطين وغير متورطين.

وعما إذا كان بن كيران ووزراؤه الإسلاميون قد 'خذلوهم' قال غريب إن ملف المعتقلين السلفيين أكبر من بن كيران وحكومته، مشيرا إلى أن ما يرجونه من هذه الحكومة هو فقط أن تعلن عن 'إرادتها السياسية لطي الملف على أن يتكلف الله بالباقي'.

وقال عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الانسان وعضو الامانة العامة لحزب العدالة والتنمية إن 10 سنوات من تلك الأحداث التي كانت صادمة للمجتمع المغربي وللطبقة السياسية، أظهرت بأن ملف السلفية الجهادية بالمغرب معقد، لأنه مرتبط بالحالة السلفية ككل اذ هناك

الحاجة الملحة إلى توفير الأمن للمواطنين وهذه مسؤولية الدولة، وهناك تراكم مجموعة من الانتهاكات الحقوقية في حق مجموعة من المعتقلين ، الذين ذهبوا ضحية اعتقالات عشوائية ومحاكمات افتقرت إلى شروط المحاكمات العادلة. ودعا إلى حوار حقيقي يتوج بمقاربة جديدة تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات.

وطالب الشيخ حسن الكتاني، الذي حوكم بعشرين سنة نافذة، وافرج عنه بعد حراك 20 فبراير الذي شهده المغرب في سياق الربيع العربي، بفتح تحقيق جاد يكشف عن مرتكبي هذا العمل الإجرامي، ويعيد إليهم القليل من اعتبارهم ما دامت الجهات الأمنية جعلت منهم كبش فداء لعملية لم تُعلِن أي جهة معينة عن مسؤوليتها عنها، لأن مجموعة من القرائن الغريبة تُظهر على أن 'وراء الأكمة ما وراءها'، ويمكن الاستدلال بما قاله الضابط السابق بالمخابرات المغربية، أحمد البخاري، الذي كان صرح بأن هذه العملية لا يمكن أن تحدث من غير أن تكون معلومة.

ونقل موقع هسبرس عن الكتاني بأن هناك من يحاول إشعال النار من جديد، بترديده لأسطوانة الفكر المتطرف، قصد تهييج الشعب ضد طائفة من المتدينين، وإعادة نفس الأجواء المتوترة التي سادت في تلك الأيام نافيا بالمطلق أن يكون قد تراجع عن أفكاره بسبب السجن وقال 'لم نرتكب أي أخطاء، وإنما قمنا بالرد على كل من نال من ديننا العظيم، ومن يتحدث عن أنني تراجعت عن أفكاري، فليأتي بالدليل'.

وقال محمد عبد الوهاب رفيقي (ابو حفص) متحدثا في ندوة بالفندق الذي شهد الهجمات إنه في السجن تضامن مع الضحايا، وإنه إذا كان الفعل إجراميا لا يقبله أي دين، فإن الحدث خلف ضحايا من نوع آخر، اعتقلوا ونسبت لهم هذه الأحداث مما خلف مآسي تعيشها عائلات، ومازال في السجن معتقلون مظلومون، وبالتالي يجب محو كل الآثار المترتبة عن هذا الحادث.

ويقول ابو حفص 'لم نكن نتصور بتاتا أن تُنسب لنا علاقة بهذه الأحداث لقناعتنا بأنها لا تتناسب مع عِلمنا وعَملنا، ولأن وجودنا داخل السجن هو أكبر دليل على براءتنا' وأنه تحدى النيابة العامة أثناء جميع المحاكمات على أن تأتي ولو بربع دليل على تورطه في الأحداث، وهو ما عجزت عن الإتيان به، مما يؤكد أن الحكم عليه بالسجن ثلاثين سنة لم يكن عادلا، خاصة مع غياب محاضر الشرطة التي لم تقم باستنطاقه.

وطالب أبو حفص الدولة بمواصلة الجهود من أجل الكشف عن لغز هجمات الدار البيضاء والتخلص نهائيا من كل آثار هذا الملف الذي انتهك الكثير من حقوق الإنسان، وضرورة طيّه نهائيا بالإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء وإدماج كل المفرج عنهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقال محمد الفيزازي، الذي حوكم بثلاثين سنة، إن براءته لا يجادل فيها أحد، ويتفق عليها الطير قبل البشر، إلا أن تعاطفه عندما كان إماما بالمسجد مع القضية الأفغانية ومع المجاهدين، عجّل باعتقاله بدعوى دعوته إلى الجهاد، وذلك في إطار الحرب على الإرهاب التي نَسّق فيها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى الفيزازي تفجيرات 16 ايار/ مايو بانها صبيانية ومجانية ولا هدف ولا إستراتيجية من ورائها، عكس التفجيرات الإرهابية بشتى بلدان العالم التي يهدف منفذوها من ورائها إلى مخططات معينة.

واستطرد الفيزازي أنه يعطي الدولة بعض العذر في اعتقاله بالنظر إلى الظروف التي عاشها المغرب في تلك الأيام والتي أخرجته من حالة الاستثناء التي كان يعيشها، 'الدولة تلقت ضربة دَوّختها، وفي إطار هذه الدوخة، اعتقلت الأجهزة الأمنية الأخضر واليابس في سعيها لوضع حد للإرهاب داخل هذه البلاد الآمنة'. الا انه يعتقد أن الدولة هضمت مجموعة من حقوقه، كعدم تعويضه ماليا عن السنوات التي قضاها بالسجن، إلا من جهتها طالبت سعاد الخمال، أرملة المحامي عبد الواحد الخمال ورئيسة جمعية ضحايا 16 مايو، الدولة بالكشف عن حقيقة هجمات الدار البيضاء التي كان زوجها وابنها من بين ضحاياها الـ45 وقالت 'صحيح أن العديد من الأشخاص ألقي القبض عليهم وأدينوا، المئات زج بهم داخل السجون، فيما تم الإفراج عن أشخاص آخرين وصدر العفو عن البعض الآخر، لكن الحقيقة مازلت غامضة وليست واضحة لحد الآن 'من ارتكب هذه الأحداث؟ من كان وراءها؟ لا أحد يعلم..نحن نطالب بالكشف عن الحقيقة'.

وقالت الخمال التي تعمل أستاذة لمادة التاريخ والجغرافيا، في حوار نشر بالرباط انها لن للانتحاريين مرتكبي أحداث الدار البيضاء الإرهابية، الذين تسببوا لها في فقدان زوجها وابنها 'لا أستطيع أن أفتح صفحة جديدة في حياتي، من المستحيل أن أنسى ما حدث، وبالتالي فما دمت لا أستطيع النسيان..فلن أغفر لمرتكبي هذه الأحداث'.

سلفيّون يُخلّدون "16 ماي" ويُطالبون بكشف مُلابسَات أحداثه

هسبريس – طارق بنهدا (صور منير امحيمدات)
الخميس 16 ماي 2013 – 16:30

طالب المئات من السلفيّين المحتشدين اليوم في الرباط، كُلّاً من الملك محمد السادس ورئيس الحكومة عبد الاله بنكيران بإعطاء أوامر بفتح تحقيق "نزيه و شفاف" في ملابسات أحداث "16 ماي"، التي تمرّ اليوم 10 سنوات على وقوعها، وذلك من أجل ما أسموه "معرفة الشعب المغربي للجناة الحقيقيين والمدبرين الفعليين لتلك الأحداث الأليمة".

وجدّد المحتجون الذين نظموا وقفتين احتجاجيتين اليوم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقرّ البرلمان بدعوة من اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، مطالبتهم بإطلاق سراح باقي المعتقلين الإسلاميين وبإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، الذي وصفه بيان للهيئة بـ"الجائر" والذي "راح ضحيته ولا يزال مئات الأبرياء إن لم نقل الآلاف".

من جهة أخرى، وجّه الاحتجاج، الذي عرف حضور الشيخ حسن الكتاني، أبرز المعتقلين الإسلاميين السابقين وأحد رموز ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"، (وجه) رسائل تحمل في طيّاتها عدة استفسارات، بالقول "من حقنا أن نتساءل عمن صنع تلك الأحداث برُمّتها ومن فبركها ومن أعاد من خلالها المغرب إلى سنوات الجمر والرصاص"، إضافة إلى المطالبة بالبحث في حيثيات مقتل محمد بوالنيت "وألقى بجثته في قارعة الطريق" وعبد الحق بنتاصر الملقب بمول السباط "ودفنه دون أن تحصل عائلته لحد الساعة عن شهادة وفاته"..

وشكلت الوقفة المخلّدة للذكرى العاشرة لأحداث "16 ماي"، التي وُصفت بـ"الغامضة"، مناسبة لتطرح الهيئة السلفية الحقوقية عدة تساؤلات مرتبطة بتلك الوقائع، من بينها، ما أسمتها "الحملة الإعلامية الشرسة على أبناء الحركات الإسلامية قبيل الأحداث" و"سبب إخلاء عدة أحياء من سجن الحزي الزاكي بسلا من سجناء الحق العام وإعدادها قبل الأحداث للوافدين الجدد" و"سبب تشييد سجن العار أوطيطة 2 في زمن قياسي وتركه فارغا قبل الأحداث"..

السلفيون المحتجون تساءلوا أيضا عن سبب رفض البرلمان المغربي التصويت لصالح قانون مكافحة الإرهاب قبل 16 ماي 2003 "ولماذا صوت لصالحه بعدها بالإجماع"، إضافة إلى المبرِّر من اعتقال العشرات "قبل وقوع الأحداث بشهور بل بسنة و تركوا دون محاكمة إلى ما بعد الفاجعة".

وذكّرت اللجنة بتصريحات وزير الداخلية الأسبق، ادريس البصري، "الذي قال عنها بأن الإسلاميين لا دخل لهم فيها"، والبرلماني السابق "المختبئ حاليا في هولندا"، سعيد شعو، "الذي أكد أنه تلقى اتصالا هاتفيا من قبل أحد زملائه النافذين في الدولة يخبره بموعد الفاجعة قبل وقوعها".

السلفيون يشككون في أحداث 16 ماي ويعتبرونها "مفبركة" ضد من يريد تطبيق الشريعة ولصالح العلمانيين!

كود الرباط
الخميس 16 ماي 2013 - 20:01
نظمت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، صباح اليوم الخميس 16 ماي بالرباط، وقفتين احتجاجيتين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقر مجلس النواب. وذلك تحت شعار "10 سنوات بعد 16 ماي لا زلنا نطالب بكشف الحقيقة الغائبة".

المثير في هذه المبادرة ليس مطالبة هؤلاء بكشف حقيقة 16 ماي وإعادة التحقيق بناء على ما يمكن أن يقدموه من قرائن تدعوهم للشك في نتائج التحقيق الرسمي، بل حديثهم عن "مدبر" للأحداث. أحد المشاركين في الوقفة تحدث عن "عقل مدبر لهذه الأحداث" وكأن الأمر مؤامرة تستهدف جهة ما، وليس جريمة إرهابية نفذها انتحاريون تم تحديد هوياتهم وبينهم من تراجع عن الانتحار وما يزال وراء القضبان.

واعتبر المصدر أن "تدبير أحداث 16 ماي كان الهدف من ورائه ضرب السلفيين وكل المطالبين بتطبيق الشريعة، لصالح العلمانيين". علما أن السجون المغربية تضم العديد من المعتقلين السياسيين المحسوبين على تيارات أو منظمات تتبنى العلمانية أو لا تعارضها على الأقل.

في حديثه عن ضحايا هذه "المؤامرة" المفترضة يذكر المصدر "آلاف السلفيين الذين يرزحون في السجون تحت وطأة التعذيب"، دون أية إشارة للضحايا الستة والأربعين الذين قتلهم الانتحاريون الإسلاميون.

تجدر الإشارة إلى أن القانون الجنائي المغربي يعاقب على الإشادة بالإرهاب ويعتبرها جريمة، لكن بعض المنظمات الحقوقية (العلمانية) طالما وقفت إلى جانب المدانين بتهمة الإرهاب والإشادة به داعية إلة عدم معاقبتهم بالسجن. وقد أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخيرا بتحديد أدق لمضمون الإشادة بالإرهاب تماشيا مع تشريعات دولية متقدمة في هذا الجانب.

سلفيون يحيون ذكرى أحداث 16 ماي الإرهابية ويطالبون بالحقيقة

الخميس 16 ماي 2013 – أصداء المغرب – متابعة

نظم مئات من السلفيين المغاربة، صبيحة يوم الخميس 16 ماي 2013، وقفة احتجاجية امام مقر "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، قبل أن يتظاهروا أمام قبة البرلمان إحياء لذكرى مرور عشر سنوات على وقوع أحداث 16 ماي الإرهابية بالدار البيضاء.

وحمل السلفيون لافتات تظهر حفيظ بنهاشم، المدير العام لمندوبية السجون وإعادة الإدماج، وهو يتفنن في تعذيب المعتقلين الإسلاميين في سجونه، وصور لمعتقلين إسلاميين مازالوا داخل أقبية السجون ويتعرضون للتنكيل ويطالبون بالإفراج عنهم.

وردد السلفيون شعارات شديدة اللهجة، حيث طالبوا بالكشف عن حقيقة 16 ماي التي راحوا ضحية لها، وإطلاق سراح باقي المعتقلين الإسلاميين الذين تم الزج بهم في غياهب السجون دون وجه حق.

سلفيون يحيون ذكرى 16ماي بطريقتهم الخاصة بالرباط والبيضاء

المصدر: | 16 مايو 2013 | أخبار 24 ساعة, الأولى | 23 مشاهدة
الكارح ابو سالم . هبة بريس
في الصورة : الشيخ حسن الكتاني يلقي كلمته امام المحتجين قرب المجلس الوطني لحقوق الانسان

خلد المغاربة اليوم السادس عشر من ماي ، ذكرى غير مرغوب فيها ذكرى موشومة بالدم والغدر ،ففي مدينة البيضاء التي شهدت الحدث ، وبحي سيدي مومن بالمركب الثقافي ، وفي مقاربة نبيلة غرضها الافراج عن التصالح والتسامح بين عائلة الضحايا وعائلة المتهمين ، تم عرض فيلم '' ياخيل الله '' لمخرجه نبيل عيوش ، وقد حضر الفلم مجموعة من المنقبات حيث صرحت احداهن '' اننا نحن ايضا ضحايا ونعاني افظع مما تعانين ننعت يوميا باننا ارهابيين وعاذلاتنا اعتقلوا ظلما رغم انهم لم يتورطوا في الاحداث '' الممثلة القديرة نعيمة المشرقي ، حضرت هته التظاهرة وساهمت بكلمة جمعها بعائلات الضحايا وعائلات المتهمين على حد سواء، أما بالرباط فقد شهدت كلا من ساحة باب لعلو امام المجلس الوطني لحقوق الانسان ، وامام مقر البرلمان وقفات رفعت خلالها العديد من المطالب والشعارات التي رصدتها هبة بريس . في عين المكان .
امام المجلس الوطني لحقوق الانسان ، وجه الشيخ حسن الكتاني العديد من الرسائل متسائلا عمن كان وراء احداث السادس عشر من ماي ، وطالب الدولة ببذل المزيد من المجهودات من اجل كشف الحقيقة والتوصل الى حقيقة مقتل المدعو '' بوالنايت '' الذي وجد مقتولا في ظروف غامضة ملقى بجثته على قارعة الطريق وكذا الشان بالملقب مول السباط المدفون دون اذن عائلته التي لم تتسلم شهادة وفاته لحد الان .
اما امام مقر البرلمان، فقد تجمع عدد كبير من الاسلاميين اتوا من مختلف مناطق المغرب ،،طالبوا في شعاراتهم ، اسقاط قانون الارهاب ، واعادة التحقيق في محاكمات الخلايا ، ، وطالبوا باطلاق سراح باقي المعتقلين الاسلاميين

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبحث مع السفير المغربي التعاون المشترك في مجال حقوق الانسان

2013/05/16 - 04 : 07 PM

المنامة في 16 مايو / بنا / استقبل سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مقر المؤسسة اليوم السيد أحمد رشيد خطابي سفير المملكة المغربية في مملكة البحرين .
وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان وسبل تعزيزها والاستفادة من الخبرات المغربية في هذا المجال وعلى الأخص المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنشأ وفق مبادئ باريس .

واتفق الطرفان على وضع آلية لتبادل الخبرات وإقامة الورش التدريبية في كافة المجالات المتعلقة بحماية وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين .

قرار المقاوم والناشط السياسي السيد محمد عبروق العودة إلى أرض الوطن بشكل طوعي

بلاغ صحفي للمجلس الوطني لحقوق الانسان

في إطار متابعة تسوية ملفات ماضي الانتهاكات
عودة المقاوم والناشط السياسي محمد عبروق العلمي إلى أرض الوطن

في إطار متابعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمسلسل تسوية الملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبناء على رغبة السيد محمد عبروق العلمي بالعودة إلى أرض الوطن، عمل المجلس على اتخاذ كافة المبادرات والجهود من أجل تيسير عودته.

وسيحل السيد عبروق بالمغرب يوم الجمعة 17 ماي 2013 بمطار الرباط على الساعة التاسعة والنصف مساء.

وقد غادر السيد محمد عبروق رفقة عبد الفتاح سباطة مع مجموعة من المناضلين الاتحاديين المغرب سنة 1964 ، هربا من حملة القمع التي عرفها المغرب خلال ماضي الانتهاكات.

ساهم محمد عبروق في مقاومة الاستعمار، وكان عضوا نشيطا في خلية المقاومة بالرباط، إلى جانب عبد الفتاح سباطة، وعمرو العطاوي. كما ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ضمن مجموعة الشباب التي كانت تعمل إلى جانب المهدي بن بركة.

وقد استقر محمد عبروق أخيرا بيوغوسلافيا، بتدخل من المهدي بن بركة، حيث تابع دراسته العليا بكلية العلوم الاجتماعية، وبعد نهاية دراسته عمل كإطار بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بعاصمة يوغوسلافيا بلغراد، واستمر يناضل مع الفلسطينيين إلى أن حصل على تقاعده سنة 2007.

Lutte contre le crime terroriste 11681/13

Le Maroc a élaboré une approche fondée sur une gouvernance sécuritaire développée

Le Maroc, qui a adhéré à la lutte contre le terrorisme international et régional, a élaboré une approche fondée sur une gouvernance sécuritaire développée en matière de lutte contre le crime terroriste, a souligné, mercredi à Casablanca, le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Hiba.

Lors d'une journée d'étude sur «les crimes terroristes et les droits de l'Homme», il a indiqué que les efforts tant au niveau international que régional dans ce domaine sont souvent confrontés aux difficultés de conciliation entre la lutte contre ce genre de crime et le respect des droits humains, notant que la lutte contre le terrorisme ne doit aucunement être une excuse à la violation de ces droits.

Il a aussi appelé à accorder plus d'intérêts aux victimes du terrorisme et non seulement à se focaliser sur les auteurs d'actes terroristes, relevant que, ces dernières années, les débats ont été ouverts au niveau international sur la prise en charge des victimes et leur réintégration qui constitue une autre voie de lutte contre le fléau. Dans ce cadre, l'arsenal juridique ne suffira pas à lui seul mais doit être accompagné d'une amélioration des conditions socio-économiques, la diffusion des valeurs de tolérance, de différence et de l'acceptation d'autrui ainsi que de la consolidation de la démocratie et de la justice sociale, a affirmé M. El Hiba.

Cette rencontre coïncide avec le 10è anniversaire des attentats terroristes de Casablanca ayant incité le législateur marocain à criminaliser ces actes portant atteinte à l'intégrité physique de l'être humain et à son droit à la vie et à vivre dans une société paisible, a fait savoir, de son côté, Mohamed Nachnach, président l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), ajoutant que les crimes terroristes occupent les devants de la scène eu égard à leur gravité et leurs impacts sur la société.

Dans le cadre de la lutte antiterrorisme, les législations ne doivent pas perdre de vue le respect des garanties fondamentales des accusés au cours de leur arrestation ou de leur interrogatoire, a poursuivi le président de l'OMDH, estimant que la démocratie et le respect de la dignité humaine et de la légitimité de l'autorité politique sont des solutions au phénomène du terrorisme.

Il a également mis en relief l'importance de la contribution de la société civile et des citoyens à jouer un rôle efficient dans ce domaine à travers le rejet de toutes formes d'extrémisme, de violence et de terrorisme, la promotion du dialogue démocratique et la prise en charge des victimes du terrorisme et de leurs familles. Le conseil national des droits de l'Homme (CNDH), institution constitutionnelle, suit de près cette question soucieux qu'il est à protéger les droits de l'homme et des libertés et se penche sur les dispositions juridiques afin qu'elles soient conformes à la Constitution et au droit international des droits de l'homme, a indiqué, au nom du CNDH, M. Mustapha Laraki. Le conseil œuvre à contribuer aux programmes d'éducation, de sensibilisation et de promotion de la culture des droits de l'homme et de la consolidation des valeurs de citoyenneté responsable, a-t-il décliné. Les efforts du CNDH sont aussi axés sur le renforcement de l'Etat de droit, l'institutionnalisation de la protection des droits de l'homme, la diffusion des valeurs de tolérance, la lutte contre la discrimination, la sensibilisation aux droits de l'homme et la protection des individus et des collectivités contre toutes formes de violation, a-t-il ajouté, rappelant l'existence au niveau international de seize instruments juridiques de lutte antiterrorisme mettant l'accent sur la nécessité de l'adéquation avec le respect des principes des droits humains.

Intervenant pour sa part, Mme Souad Al Khamal, présidente de l'association marocaine des victimes du terrorisme, a souligné la nécessité de la prise en charge des victimes à travers un mécanisme pour les soutenir et les dédommager, affirmant que le terrorisme ne cible pas principalement victimes innocentes mais tend à terroriser la communauté dans son ensemble.

Les attentats terroristes de mai 2003 étaient «une chose nouvelle» pour le pays qui ne disposait pas encore d'un arsenal juridique pour faire face à ce phénomène et à ses conséquences, a-t-elle dit, plaidant pour la prise en considération, dix ans après ces attentats, des conditions psychologiques et sociales victimes et invitant les associations et organisations concernées à redoubler d'efforts afin de sensibiliser les jeunes et de lutter contre l'extrémisme avant qu'il ne se traduit en acte terroriste.

Le thème de cette rencontre est un sujet d'actualité eu égard à la propagation du phénomène du terrorisme de par le monde, a noté Mme Christina Burke, représentante de la Fondation Friedrich Ebert, affirmant que le terrorisme menace la démocratie, la société, la sécurité et le droit fondamental à la vie.

Toutes les études menées dans ce domaine ont montré que la démocratie est l'unique solution pour lutter contre ce phénomène aux côtés des mesures juridiques et sociales telles que la promotion de l'intégration sociale, a-t-elle ajouté.

Cette rencontre, organisée par l'OMDH, l'association marocaine des victimes du terrorisme et la fondation Friedrich Ebert, réunit une pléiade de juristes, universitaires et représentants du tissu associatif devant se pencher sur plusieurs sujets notamment «le terrorisme, ennemi de l'Humanité», «les éléments psychologiques des actes terroristes», «Analyse des soubassements du terrorisme», «le terrorisme dans le droit international», «intégrisme et terrorisme», «des pistes pour la révision de la loi antiterroriste», «impact des actes terroristes sur la gouvernance et l'économie» ainsi qu'une table ronde sur «le rôle de la société civile dans la lutte contre le terrorisme».